مجتمع

الصين تفعّل الإنذار الأحمر تحسباً لأمطار غزيرة

فعّلت الصين الإنذار الأحمر في مناطق عدة خصوصاً في الوسط، غداة وقوع انهيار أرضي مميت، ويتوقع هطول أمطار غزيرة على جزء كبير من البلاد، من يونان جنوب غربي البلاد المتاخمة لفيتنام إلى مقاطعة تشجيانغ الساحلية شرقاً القريبة من شنغهاي وهونان في الوسط. وقالت مصلحة الأرصاد الجوية إنّ الإنذار الأحمر الذي يتوافق مع أعلى مستوى في الصين، تمّ تفعيله في أجزاء من هذه البلاد الشاسعة حيث من المتوقع أن يسقط محلياً 270 ملم من الأمطار. وحذّرت الأرصاد الجوية من أنّ الأمطار الغزيرة قد تستمرّ حتى الخميس. (فرانس برس)

توقيف أميركية لمحاولتها خنق طفلة فلسطينية

أوقفت السلطات الأميركية إليزابيث وولف بعد محاولتها خنق طفلة تبلغ من العمر ثلاث سنوات في ولاية تكساس الأميركية لأنها مسلمة من أصل فلسطيني. وقالت إدارة شرطة بولس في تكساس إن وولف متهمة بمحاولة قتل في الحادثة التي وقعت في 18 مايو/ أيار. ووفقاً لسجلات الشرطة، نزلت الأم الفلسطينية وطفلاها البالغان من العمر ثلاث وست سنوات، إلى المسبح الموجود في مجمعهم السكني. وأشارت السجلات إلى أن وولف دخلت حوض السباحة بعدما سألت الأم المحجبة من أين أتوا. وذكرت أن وولف أطلقت عبارات عنصرية بوجه الأم. (الأناضول)

غزة... تسمم ومجاعة وأمراض

أعلن المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، رصد حالات تسمم في صفوف الفلسطينيين بسبب تناول أغذية معلبة منتهية الصلاحية نتيجة للنقص الشديد في الطعام بالقطاع، قائلاً إنّ «السكان يأكلون معلبات منتهية الصلاحية ما يسبّب تسمم أعداد كبيرة منهم». أضاف أن «المجاعة والأمراض تتزايد بين سكان القطاع، خصوصاً الأطفال منهم». وأوضح أنّ «الاحتلال الإسرائيلي يمارس سياسة التجويع المنهج ومنع المدنيين في غزة من العلاج». من جهته، قال رئيس بلدية دير البلح وسط قطاع غزة، دياب الجرو، إنّ «الأوضاع الإنسانية في مناطق وسط القطاع فاقت الكارثة وسبّبت مضاعفة معاناة الفلسطينيين بشكل كبير جداً وتفشي أمراض معدية وخطيرة، خصوصاً مع تدفق مئات آلاف النازحين إلى هذه المناطق بعد العملية العسكرية الإسرائيلية في مدينة رفح، جنوبي القطاع». وأوضح الجرو أن «الأوضاع الإنسانية في دير البلح وكل مناطق وسط غزة فاقت الكارثة ما سبّب مضاعفة معاناة الفلسطينيين بشكل كبير، خصوصاً مع توقف الخدمات مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي نتيجة للاستهداف الإسرائيلي لكل المؤسسات الخدماتية بالقطاع». أضاف الجرو: «هذا الوضع أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة في صفوف النازحين وفي مقدمتها الأمراض المعدية كالكبد الوبائي والربو والنزلات المعوية، ما ينذر بتفاقم الحالة العامة بشكل مخيف في حال عدم معالجة الأمر».

(الأناضول)

أوضاع إنسانية صعبة في دير البلح، وسط القطاع (أشرف ابو عمرة/ الأناضول)

اللاجئون الأفغان في إيران... ترحيل وإعدامات

كابول ـ **صبغة الله صابر**

في وقت بدأت باكستان تنفيذ المرحلة الثانية من إخراج اللاجئين الأفغان، حذت إيران حذوها بوتيرة أقل. وفي البلدين تتواصل عمليات قمع اللاجئين الأفغان وترحيلهم طوال العام، مع تسجيل تعرّضهم لمعاملة قاسية وانتهاكات. وباتت قضايا اللاجئين الأفغان في باكستان وإيران تطغى على كل القضايا الأخرى التي تشهدها الساحة الأفغانية. ولا يشمل ذلك ترحيل سلطات البلدين هؤلاء اللاجئين وإرغامهم على الخروج من البلدين، بل أساليب التعامل القاسي معهم، والتي تحصل بوتيرة مستمرة ومن دون أي ضوابط تظهر النيات الحسنة لسلطات البلدين تجاههم.

وخلال مناقشته قضية اللاجئين الأفغان في إيران مع السفير الإيراني في كابول، حسن كاظمي، في 24 إبريل/نيسان الماضي، طالب نائب رئيس الوزراء في حكومة حركة «طالبان»، الملا عبد الغني برادر، طهران بالتعامل بشكل جيد مع اللاجئين الأفغان، ووقف عمليات إخراجهم عنوة. وشدد الملا برادر على ضرورة تشكيل لجنة تضم مسؤولين من البلدين من أجل وضع خطة لعودة اللاجئين الأفغان، وحلّ القضية بطريقة مشرّفة تحفظ الكرامات. وأكد ضرورة إجراء حوار بين الطرفين من أجل إيجاد حل للقضية. لكن قضية ترحيل اللاجئين الأفغان من إيران لا تثير وحدها قلق الأفغان، بل أيضاً قضية الإعدامات التي نفذتها السلطات الإيرانية أخيراً في حق لاجئين أفغان أدينوا بتهم القتل وتهريب المخدرات.

واشتكى أفغان كثيرون من المحاكمات التي خضع لها أولئك الأفغان، وسأل بعضهم «كيف يمكن أن توفر إيران التي تسلب أدنى حقوق اللاجئين الأفغان، محاكمات عادلة للمتهمين في قضايا جنائية؟ هذا أمر صعب للغاية، ما يفرض التشكيك في قرارات الإعدام، وشفافية ونزاهة المحاكمات».

يقول محمد نصير الدين، الزعيم القبلي في مديرية شين دند بولاية هرات غرب أفغانستان المحاذية للحدود مع إيران، لـ«العربي الجديد»: «كل ممارسات دول الجوار، تحديداً إيران وباكستان، في حق اللاجئين الأفغان مشبوهة ولا يمكن الاطمئنان إلى دوافعها وأهدافها، ونحن لا يمكن أن نجزم بصدقية التهم التي قادت إلى إعدام اللاجئين الأفغان في إيران».

ويطالب نصر الدين المؤسسات الحقوقية والأمم المتحدة وحكومة «طالبان» بأن تنظر في قضية إعدام إيران لاجئين أفغان بتهم تهريب المخدرات والقتل، ووصفها بأنها «خطيرة للغاية، فنحن لا ندري هل التهم صحيحة، كما لا يمكن أن نقبل ما تقوله السلطات الإيرانية التي تقتل بالضرب الشباب الأفغان الذين يعبرون الحدود من أجل العمل في إيران وكسب لقمة العيش. ما تنفذه إيران ظلم وضيم، ولا بدّ من وقف ممارسات القمع».

ويقول المحامي الأفغاني محمد شفيع لـ«العربي الجديد»: «أعدمت إيران في ظروف غامضة 14 لاجئاً أفغانياً منذ بداية العام الحالي، ولا يعرف أحد كيف أجريت المحاكمات، وهل حصلت في ظل تكليف محامين الدفاع عنهم. كان يفترض أن يحضر مسؤولون أفغان المحاكمات، لكن ذلك لم يحدث. الأفغان مظلومون، واللاجئون في إيران يعيشون تحت ضغط كبير، ومحاكمتهم بهذه الطريقة غير منصفة، خاصة أنها تجري بعيداً عن الأنظار».

وكانت منظمات حقوقية في إيران كشفت إعدام 14 مواطناً أفغانياً على الأقل داخل سجون إيران منذ مطلع العام الحالي، وذكرت أن لا أحد يعرف تفاصيل القضايا وخفايا المحاكمات التي أجريت. وفي 20 إبريل/نيسان الماضي، أفادت منظمة «هنجاو» لحقوق الإنسان التي تتخذ من كردستان إيران مقراً، بأن خمسة سجناء أفغان أعدموا في سجون مركزية في مدينتي مشهد وتبريز، ما رفع إلى 14 إجمالي عدد الأفغان الذين أعدموا في سجون إيرانية منذ مطلع 2024. وأشارت إلى أن الأشخاص الـ14 أعدموا بتهمتي القتل وتهريب المخدرات. وتعدم إيران عشرات الأفغان داخل السجون سنوياً، غالبيتهم بتهم تهريب مخدرات وقتل، في حين يستغرب أفغان كثيرون صمت حكومة حركة «طالبان» عن قضايا الإعدامات، في وقت تثير قضية اللاجئين بشكل دائم وتشدد لهجتها في شأنها، لكن لم يسبق أن تطرقت إلى قضية الإعدامات، وهذا ما يفسّر انتقاد بعض الناس حكومة «طالبان». ويقول شفيع: «يجب أن تثير حكومة طالبان قضية الإعدامات إلى جانب قضية اللاجئين، وتطلب حضور ممثلين لها المحاكمات التي يخضع لها الأفغان».

موجة القتل مستمرة

أعلنت منظمة العفو الدولية، في تقرير اصدرته قبل أسابيع، أن عدد عمليات الإعدام في إيران العام الماضي اعتبر الأعلى المسجل منذ عام 2015، ومثل زيادة بنسبة 48% عن 2022 و172% عن عام 2021. وقالت إن «موجة القتل تستمر هذا العام، وجرى تسجيل 95 إعداماً على الأقل حتى 20 مارس/آذار الماضي».

تحقيق

رصد مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية اخيراً إعداد اسر في جنوب قطاع غزة وجبة واحدة تكفي ليوم أو يومين، واخرى في الشمال وجبة لمدة ثلاثة ايام. ويشير ذلك إلى ان ازمة نقص الغذاء بلغت ذروتها وقد سجل وفاة أطفال جدد

وجبة كل 3 أيام

ندرة الغذاء في ذروتها شمالي قطاع غزة وجنوبه

غزة ـ **امجد ياغي**

تتعالى صرخات الغزيين يومياً من مواجهة الجوع، وتزايد شدّته عليهم في كل محافظات القطاع في ظل غياب المساعدات الإنسانية، باستثناء تلك التي توفرها منظمات دولية وتنقلها شاحنات قليلة لا تكفي لأي شيء فعلياً. وأصبحت الأسر في غزة تحصر غذاءها اليومي بوجبة واحدة قد تكفي ثلاثة أيام كما يحصل في المناطق الجنوبية والشمالية، حيث تنتشر الظاهرة بمعدل أسرع. وخلال أسبوع واحد، سجل مستشفى كمال عدوان في منطقة مشروع بيت لاهيا شمالي قطاع غزة وفاة 4 أطفال بسبب التجويع وسوء التغذية ومنع المساعدات الغذائية المتعمدة عن المنطقة الشمالية، الأمر الذي يرفع عدد ضحايا التجويع إلى نحو 40 في قطاع غزة، من الأطفال الذين وصلوا إلى المستشفيات والمراكز الصحية فقط منذ بدء العدوان، منهم 30 طفلاً من المنطقة الشمالية. قبل عبد الأضحى، سمح الجانب الإسرائيلي بإدخال بضائع عبر معبر كرم أبو سالم من أجل ترويج فكرة أنه يستجيب لمطالب المجتمع الدولي في هذا الشأن، كما أعلنت الولايات المتحدة أنها أعادت تسهيل إدخالها المساعدات من خلال الرصيف البحري. لكن غزيين موجودين قرب المنطقة المطلة على هذا الرصيف قالوا إن «الجيش الأميركي الذي يتركز مع الجيش الإسرائيلي في الموقع لا يزال يجهّز الرصيف البحري، ولم يسمّلّه رغم أنه كان أعلن أنه باشر هذا الأمر سابقاً».

وفي المنطقة الجنوبية، تقلّصت بشكل كبير كميات المساعدات الغذائية الموزعة. يقول عبد العزيز محمد (43 عاماً) الذي حصل على صندوق احتوى على معلبات ثم تشاجر مع موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» وأيضاً مع الناس، لأنه انتظر مساعدات منذ الصباح، ثم جاء الجميع إلى الموقع في وقت واحد، وسادت الفوضى بالكامل بسبب غياب إجراءات تنظيم صف الطابور، لـ«العربي الجديد»: «اشتداد الجوع على الجميع وعدم تحملهم له يدفعانهم إلى فعل أي شيء في مواقع توزيع المساعدات، وكنت أنا نفسي جائعاً وأريد إطعام أبنائي».

يتابع: «احتوى الصندوق الذي حصلت عليه على معلبات وعلبة حلاوة وأرز وسكر، وعندما عدت إلى الخيمة وجدت أن الكمية كانت أقل من المفترض، فأخبرت زوجتي بأن تعد طعاماً يمكن تغطيته بأكياس نايلون في ظل عدم وجود وسائل تبريد، وتخبئته في حفرة داخل الخيمة كي لا يتعرض للشمس، ويبقى ضمن درجة حرارة معقولة من أجل تناوله في اليوم التالي».

ويشير أيضاً إلى أن «الاحتلال الإسرائيلي أدخل بضائع بشكل استفزازي عبر تضمينها ملصقات وضعت عليها خريطة فلسطين وهي محتلة بالكامل مع الجولان السوري، ومن دون قطاع غزة، في وقت لا نملك فيه أساساً المال لشراء أي بضائع، ونضطر إلى انتظار المساعدات لأننا جائعون. من هنا يبدو واضحاً أن ما يحصل تعذيب متعمد وجوع مقصود وإهانة لكرامة الإنسان الفلسطيني وسط تخاذل العالم». ويوضح أن «مساعدات الفترة الأخيرة اقتصرت على معلبات وأكياس دقيق وعلب حلاوة طحينية وزيت للقلي، وهي أقلّ مما كانت عليه في الفترات الماضية. وجرى توزيعها على مدار أيام، وحصلت بعض العائلات على صندوق واحد صغير كل أسبوع. ونحن مجبرون في ظل الفقر وعدم امتلاك الطعام على تنظيم الغذاء بحسب الكمية التي نتلقاها لإعداد طبق واحد وتقسيمه على يومين أو ثلاثة».

مساعدات مرة واحدة أسبوعياً

واللافت أن غزيين يطلقون صرخات الجوع على مواقع التواصل الاجتماعي مستخدمين هاشتاغات عدة من بينها #الشمال_في_مجاعة، و#شمال_غزة_يموت_جوعاً، و#غزة_تموت_جوعاً، لكن ليس للحصول على مساعدات من المجتمع الدولي أو من دول عربية، فهم فقدوا الأمل في حصول أي تغيير. ويكتب محمد رضوان من المنطقة الشمالية على أحد المواقع: «لا أذكر طوال شهر كامل أنني تناولت طعاماً وشعرت بشبع باستثناء الماء الذي يروي عطشي، وهو ملوّث».

ويذكر أنه في حالة إرهاق صحي كامل مع أطفاله لأنهم عاشوا رابع فترة توالياً مع الجوع. ويقول إن «الفترة الأولى كانت في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، قبل أن يُصاب بشظايا قذيفة إسرائيلية لدى توجهه إلى شارع الرشيد للحصول على كيس دقيق، وذلك في نفس الوقت الذي شهد فيه ارتكاب الاحتلال الإسرائيلي مجزرة أسفرت عن سقوط أكثر من 100 شهيد».

ويشدد رضوان على أن «المنطقة الشمالية تخلو من البضائع والطعام وحتى من الحشائش بعدما انسحب جيش الاحتلال الإسرائيلي من الأحياء، لكن سكانها وجدوا أصدقاء لي النزوح إلى الجنوب بعد المجازر والجوع في الشمال، لكن الجيش الإسرائيلي اعتقلهم، ونقلهم إلى أماكن لا نعرفها، لذا إما نموت جوعاً أو قتلاً أو اعتقالاً».

أيضاً، تقلصت كميات المساعدات الجوية التي كانت تحصل بشكل شبه يومي خلال الأشهر الماضية، خصوصاً في مارس/ آذار وإبريل/ نيسان الماضيين، ثم باتت مرة واحدة أسبوعياً كانت آخرها عبر طائرات إماراتية وأردنية في عملية مشتركة نفذت في 16 يونيو/ حزيران الحالي، ووفرت كميات محدودة من المساعدات في منطقة مكتظة بالنازحين بدير البلح. وعندما سمع كثيرون هذا الخبر، خرجوا يومياً علّهم يشاهدون إحدى الطائرات ويلحقون بأماكن إلقاء المساعدات، كما حصل في الأشهر الماضية.

«أشباح تمشي»

بينما يخرج محمد شاهين كل صباح من حي الرمال المدمر إلى شارع عمر المختار وحيي النصر والشيخ رضوان، والتي تضم أكثر تجمعات النازحين، بحثاً عن طعام من أي مصدر، يصف لـ«العربي الجديد» الناس بأنهم «أشباح تمشي على الأرض لأن ملامح الجوع تظهر على أجسادهم، ويسير بعضهم في حركة بطيئة للبحث عن مصادر طعام».

ويقول لـ«العربي الجديد»: «قتلنا الجوع هذه المرة. توفيت جارة لنا بسبب المرض وعدم تناول طعام لأيام. وكانت تكابر على نفسها بادعاء عدم الجوع لإطعام أطفال، وتوفيت وهي ترتجف من شدة الجوع، وهو ما كانت تبرره بأنها مريضة فقط. شخصياً، أخاف على نفسي أن أصل إلى هذه المرحلة وأنا في سن الـ35، واتنازل للسبب نفسه لإطعام الأطفال حتى أموت من الجوع».

الهلال الأحمر الفلسطيني

أعلن الهلال الأحمر الفلسطيني، يوم الجمعة الماضي، أنه لم يستطع توزيع مساعدات إنسانية، بعدما قالت منظمات الأمم المتحدة التي تتسلم المساعدات الإنسانية عبر معبر كرم أبو سالم إن «هناك عدم انتظام في تسلّم المساعدات، وإن الكميات التي تدخل عبر المعبر غير كافية».

وأكد الهلال الأحمر الفلسطيني أنه من دون وجود ممرات إنسانية، لن يستطيع تنفيذ مهام العمل الإنساني على الأرض، وإيصال المساعدات بأمان إلى الجميع. وأوضح أنه كان يعجز عن إيصال المساعدات إلى المنطقة الشمالية في الأشهر الماضية.

منذ العملية الإسرائيلية على مدينة رفح، أصبحت المحافظتان الجنوبية والوسطى من دون مساعدات أيضاً. تقول المتحدثة باسم الهلال الأحمر الفلسطيني نيبال فرسخ، لـ«العربي الجديد»: «كنا مسؤولين عن تسلّم المساعدات الإنسانية عبر معبر رفح البري، بالتنسيق مع الهلال الأحمر المصري، لكن إغلاق المعبر أعاق ذلك إلى جانب عملية تنظيم المساعدات التي كانت تصل إلى مستحقيها مع ضمان سير العملية باستمرار بنسبة معقولة».

تتابع: «أنتقل عجز طواقم الهلال الأحمر الفلسطيني من الخدمات الطبية والإغاثية إلى الاحتياجات الأساسية لعملها في وقت ينتشر فيه الجوع بشكل غير مسبوق، وتستمر حالات الوفاة بسبب الجوع والجفاف، والتي لا يصل بعضها إلى المراكز الطبية والمستشفيات. والطواقم الطبية غير قادرة على علاج الأطفال المصابين بسوء تغذية وجفاف».

> اقتصرت مساعدات الفترة الأخيرة على معلبات وأكياس دقيق وزيت
>
> عدم انتظام في تسلّم المساعدات، والكميات التي تدخل غير كافية

تمسك بابنها المريض من الجوع (محمد الحجار)

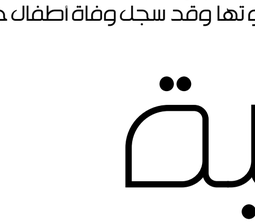

40

هو العدد التقريبي للأطفال الذين توفوا جراء التجويع وسوء التغذية في قطاع غزة.

السودان: أصحاب الأمراض المزمنة يواجهون «شلل الحرب»

> أوجدت الحرب في السودان أزمات كبيرة تفاقمت درجات مآسيها بالنسبة إلى من يعانون من أمراض مزمنة تحتاج إلى علاجات دائمة ومكلفة

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

لم يمر يوم خلال الحرب المندلعة منذ نحو 14 شهراً في السودان من دون أن تتضاعف آلام أصحاب الأمراض المزمنة. عانى موسى محمد آدم، المصاب بمرض الفشل الكلوي منذ عام 2016 والذي كان يخضع لعلاج دوري مجاناً، مثل غيره من مرضى الفشل الكلوي، من عدم توفر فرص العلاج، سواء عبر الانتظام في جلسات غسيل الكلى، أو في الحصول على أدوية. وشملت هذه المعاناة الآف المصابين بفشل كلوي في السودان، ومن بينهم 250 يعيشون، كما حال آدم، في مدينة بورتسودان التي تقع على ساحل البحر الأحمر، وتحوّلت إلى العاصمة الإدارية للسودان بعد اندلاع القتال بين الجيش وقوات الدعم السريع في 15 إبريل/ نيسان 2023.

وقبل الحرب كان مرضى الفشل الكلوي يتلقون العلاج في 105 مراكز لغسيل الكلى توزعت على مختلف ولايات السودان، لكن معظمها خرجت عن الخدمة حالياً، خاصة في الخرطوم وولاية الجزيرة.

يقول آدم الذي يشغل منصب المنسق الإعلامي لجمعية مرضى الكلى بمدينة بورتسودان لـ«العربي الجديد»: «عانيت مع نحو 400 مريض نزحوا إلى مدينة بورتسودان بعد بداية الحرب، من انعدام العلاج، أو عدم الحصول عليه بسهولة أو على أدوية الكالسيوم وحبوب ون ألفا، وحبوب الضغط والقلب وحقن الحديد، في حال وجدت حتى بأسعار عالية. ومعظم المرضى خرجوا أصلاً من دائرة الإنتاج والعمل أو توفر الإمكانات المادية، وحين يذهبون إلى هيئة الإمداد الدوائي في الولاية يحالون إلى الهيئة الاتحادية التي تحيلهم بدورها إلى الولاية، أما المركز القومي لأمراض وجراحة الكلى فغير مهتم بتنفيذ واجبه تجاههنا».

يضيف: «تعمل جمعية مرضى الكلى بمدينة بورتسودان وتجتهد لتوفير أدوية لأعضائها رغم الظروف السيئة السائدة، وتضطر أحياناً إلى جلب أدوية من مصر المجاورة، علماً أن خدمات التأمين الصحي متوقفة».

ويشير إلى أن «عدم توفر الدواء سيساهم في مضاعفات لمرضى الكلى، وقد يتسبب في وفيات. ومن الضروري توفير العلاج بصيدلية مركز بورتسودان لأمراض وجراحة الكلى، وتأمين غسيل آمن ومستقر. وخلال الحرب، زادت أسعار معظم أدوية الأمراض المزمنة مثل تلك لضغط الدم التي وصل سعرها إلى ما بين 3600 (2,25 دولار) و4500 جنيه (2,8 دولار)، وأدوية الكولسترول (4500 جنيه)، والإنسولين 700 جنيه (4,3 دولارات)، ومنظم السكري 2400 جنيه (1,5 دولار)، ومنظم ضربات القلب 3600 جنيه. ويخشى صيدلاني تحدث لـ«العربي الجديد» من دون أن يذكر اسمه، أن تضاعف تدخلات مجلس الأدوية هذه الأسعار، خصوصاً مع تعطل كل المصانع باستثناء واحد نقل إنتاجه إلى الهند. ولا تختلف معاناة مرضى السرطان الذين يصل عددهم إلى 12 ألفاً، منهم 4 آلاف طفل، فهم في حاجة مستمرة إلى علاج إشعاعي بسعر يناهز 800 دولار شهرياً.

تقول الدكتورة فاطمة الأمين الطيب، لـ«العربي الجديد»: «مرضى السرطان هم من بين أكثر المتأثرين بالحرب لأن العلاجين الكيميائي والإشعاعي الخاصين بحالاتهم خرجا عن الخدمة بسبب الحرب في مركزين بالعاصمة الخرطوم ومدينة ود مدني عاصمة ولاية الجزيرة. ويوجد جهاز للعلاج بالإشعاع في مدينة مروي (شمال)، لكن فاتورته مرتفعة جداً وتتجاوز ألف دولار للجلسات الإشعاعية لمريض واحد».

تضيف: «لم يعد العلاج الكيميائي يتوفر بنفس الكمية بعد اندلاع الحرب، وهناك نقص حاد في عدد من أنواعه، علماً أن هذا الأمر مهم في خطط العلاج. كما باتت أدوية عدة غير متوفرة، وتأثرت سلباً بالتأكيد آلية تشخيص المرض إذ كانت تؤخذ العينات في الخرطوم، فأنعدمت بالتالي الدقة في العلاج الهرموني بالنسبة إلى مرضى سرطان الثدي مثلاً الذين يمثلون نسبة كبيرة من مرضى السرطان. أيضاً يؤثر عدم وجود أجهزة الصورة المقطعية وتلك للرنين المغناطيسي في تقييم استجابة المريض للعلاج الكيميائي وإمكانية استئصال الورم من خلال إجراء جراحة، وجهاز الرنين المغناطيسي غير متاح حالياً إلا في مدينة مروي».

وتتحدث فاطمة عن «وجود مراكز أخرى صغيرة للعلاج في مدن كسلا والقضارف وشندي وكوستي، لكنها لا تعمل بحجم مشفى الذرة بالخرطوم والمعهد القومي للسرطان بود مدني. وتتحمل هذه المراكز كل أعباء مرضى السرطان في السودان، وتجب مساعدتها في استيعاب أكبر عدد من المرضى عبر تجهيز وتهيئة أماكن العلاج، وتوفير العلاجات الكيميائية المطلوبة، والمطلوب في شكل ملحّ هو توفير العلاج الكيميائي وجهاز العلاج بالأشعة والفحوصات اللازمة للتشخيص التي كانت مؤمنة لمعظم المرضى مجاناً في مشفى الذرة الخرطوم والمعهد القومي للسرطان بود مدني».

وقد تدخلت جمعيات خيرية ومنظمات للمجتمع المدني لمساعدة المرضى، مثل «منظمة كلنا قيم» التي لعبت قبل الحرب دوراً رائداً في رعاية الأطفال المصابين بالسرطان عبر إنشاء عدد من الاستراحات الخاصة في عدد من المدن، ونقلهم من ولايات بعيدة لا توجد فيها مراكز علاج، مثل دارفور (غرب) وولايات في الشرق، لكن هذه الاستراحات أغلقت أبوابها في عدد من المناطق نتيجة الحرب. ويتحدث محمد الأمين فضول، رئيس المكتب التنفيذي للمنظمة، لـ«العربي الجديد» عن أن «المنظمة انتقلت، بعد اندلاع القتال في الخرطوم، إلى مدينة ود مدني التي توسعت فيها الحرب نهاية العام الماضي، ما أفقد الأطفال المركز الثاني للعلاج على مستوى البلاد. وحدث فراغ كبير في المراكز التي تقدم خدمات، حتى اختير أخيراً مستشفى الضمان بمدينة مروي لتقديم خدمات علاج الأطفال».

يضيف: «يواجه الأطفال صعوبات في تلقي العلاج والتحرك للوصول إليه، لا سيما أولئك القادمون من الولايات البعيدة. كما يواجهون مشكلة السكن، لذا قررت المنظمة إنشاء استراحة في المدينة بدأت بناءها بدعم وتنسيق مع منظمات أخرى تنشط في المدينة. وستجتهد المنظمة لمحاولة تجاوز كل العقبات، وستحاول توفير جرعات كيميائية، والإبقاء على الأمل لدى الأطفال وأسرهم». يتابع: «كان يحارب الطفل المصاب بالسرطان مرضه في السودان في السنوات السابقة، أما الآن فيواجه الحرب الحالية أيضاً. ونحث المنظمات والجمعيات على المساهمة في مشاريع رعاية أطفال السرطان، وتقديم دعم نفسي لهم ولأسرهم».

وفيما ليست المبادرات الخاصة بدعم المرضى حكراً على المدن الكبيرة، تسابقت قرى وتجمعات ريفية إلى تقديمها، مثل قرية الكسمير بمحلية الكاملين (وسط)، حيث نجحت جمعية خيرية شكلها شباب في القرية منذ سنوات، في تجهيز غرفة طوارئ طبية مستفيدة من كوادر طبية باختصاصات مختلفة من أبناء القرية، ودعم مالي من مغتربين وغيرهم. وجرى تأسيس عيادة مجهّزة بمعظم المعدات الطبية، وفُتحت أبوابها لكل مرضى القرى المحيطة، ما جعلها بديلة لإغلاق مشافٍ بعد الحرب.

وتقدم العيادة خدمات مجانية تشمل المقابلات والفحص والدواء، وهي أعطت أولوية للاهتمام بأصحاب الأمراض المزمنة داخل غرف أو زيارتهم في المنازل، كما نفذت العيادة عمليات جراحية صغيرة وصرفت أدوية مجاناً لمرضى.

ويقول مبارك محمد الحسن، السكرتير الإعلامي للجمعية، لـ«العربي الجديد»: «لم يستفد من الفكرة فقط مواطنو القرية والقرى المجاورة، بل أيضاً مئات من النازحين الذين فروا من جحيم الحرب في الخرطوم ومناطق أخرى، وهم يجدون كل رعاية واهتمام في العيادة». يضيف: «تضم العيادة جميع التخصصات وحتى الصحة النفسية، وكل ذلك تطوعاً من أطباء عموميين واختصاصيين وممرضين وفنيي مختبرات».

قلصت الحرب في السودان فرص العلاج (فرانس برس)

زيارات السجناء في العراق... عذاب أو حرمان

> إلى جانب الظروف غير السليمة على صعيد المعاملة وجاهزية الاستقبال وتوفير كل أنواع الرعاية، يعاني نزلاء وموقوفو السجون في العراق مشكلة عدم التزام إدارتها بتطبيق القانون الخاص بالزيارات. وثمة اعتراضات كثيرة على هذا الأمر

موقوفات بتهمة ترويج مخدرات في العراق (رويتس)
محمد / فرانس برس)

بغداد ـ **محمد الباسم**

لا تستطيع العراقية ن. س. زيارة ولدها المسجون بتهمة جنائية في معتقل الكاظمية بالعاصمة بغداد، إلا بعد انتظار أكثر من ثلاث ساعات أمام بوابة المعتقل. وتفعل ذلك مرة واحدة شهرياً، علماً أن الزيارات تقتصر على النساء، إذ لا تسمح إدارة السجن بأن يزوره إخوانه. وتصطف طوابير من العراقيين منذ ساعات الفجر الأولى أمام السجون، ويحملون معهم أطعمة ومواد غذائية لمقابلة ذويهم، لكنهم يعانون كي يستطيعوا الدخول. وهم يصفون هذه الزيارات بأنها «أيام عذاب»، في حين يؤكد ناشطون وحقوقيون ونواب وجود العديد من الانتهاكات والتجاوزات في السجون، وأن بعضها تحصل في حق ذوي السجناء الذين يجري التعامل معهم بطرق تخالف القانون، وتشمل التعدي والابتزاز.

وتؤكد ن. س. (51 عاماً)، في حديثها لـ«العربي الجديد»، أنها تعاني كثيراً لمقابلة ولدها، أو «مواجهته»، وهي العبارة التي تستخدم في العراق. وتقول إنها اضطرت إلى تقديم مئات آلاف الدنانير أو مبالغ مالية للشرطة أو لمسؤولي الحماية في السجن، كي يسهلوا إجراءات دخولها. وتخبر أنه يجري منع أولاد وأحفاد من مواجهة سجناء، وذلك بطرق بشعة، لكن لا أحد يجرؤ على رفض هذه الطرق علناً كي لا يمنعوا من الزيارات بالكامل». وتشير إلى أن «الأعوام السابقة كانت تمثل جحيماً للسجناء وذويهم، لكن إجراءات زيارات السجون تحسنت كثيراً خلال العامين الماضيين، وباتت المضايقات التي تحدث سلوكات فردية من ضباط الحماية وأفرادها».

وتسمح قوانين السجون في العراق بأن يُشاهد السجين أهله أو عائلته أو محاميه مرتين شهرياً، لكن يحدث غالباً بسبب توزيع السجناء على المقابلات أن تقتصر المشاهدة على مرة واحدة فقط. وقد يحصل ألا تحدث المقابلة الشهرية لأسباب إدارية أو أمنية أو بسبب التعطيل الرسمي. وتخصص دوائر السجون أياماً محددة للزيارات، وتوزع السجناء عليها، وتحصل عادة بحماية مشددة ولوقت محدد في السجون الصغيرة وغير المكتظة أو غير الخطيرة، كما يقول أحد المحامين، لكن في أحوال كثيرة تمنع الزيارات أكثر من 3 أشهر، وتحديداً في سجون تتبع منظمات وحقوقيون إداراتها بارتكاب انتهاكات وفظائع داخلها، مثل التاجي والناصرية المركزي، وتتحدث مصادر مطلعة على أوضاع السجون في العراق، لـ«العربي الجديد»، عن أن «ذوي السجناء ينتظرون ساعات طويلة أمام السجون، ويجري تفتيشهم بطريقة مسيئة، وتتعرض النساء في بعض الأحيان لتجاوزات لفظية عبر توجيه أفراد أمن السجون عبارات نابية إليهن، وأيضاً لابتزاز مالي مقابل إدخال الطعام أو الملابس». وتوضح منظمات محلية أن «الانتهاكات ضد ذوي السجناء تصل أحياناً إلى الضرب والابتزاز الجنسي، وهم لا يقدمون شكاوى غالباً خوفاً على مصير السجناء». وفي يناير/ كانون الثاني 2023، انتشر مقطع مصور سُرّب من سجن التاجي في بغداد، تضمن استغاثة سجناء من تعرضهم لانتهاكات وصفوها بأنها غير أخلاقية وغير إنسانية تمارسها إدارة السجن في حقهم، وذلك من خلال إجبارهم على شراء المخدرات والهواتف الخلوية بأسعار باهظة، واشتراط دفع الزوار مبالغ مالية للقائهم، وأعقب ذلك إقالة وزير العدل خالد شواني مدير سجن التاجي ومعاونيه وعدد من المسؤولين. وكشف المركز العراقي لتوثيق جرائم الحرب في تقرير سابق وفاة نحو 50 معتقلاً نتيجة التعذيب والإهمال الطبي في السجون، واحتجاز السلطات عشرات الآلاف من المعتقلين في ظروف غير إنسانية، ووضعهم في زنزانات مكتظة وغير مهيأة صحياً لسنوات بدوافع انتقامية أو طائفية. وأوضح أنّ «الظروف الصحية معدومة في المعتقلات، ما يؤثّر مباشرة على صحة السجناء، وأن هناك وفيات في السجون التابعة لوزارات العدل والداخلية والدفاع، وأيضاً في السجون السرية التابعة للمليشيات».

ويقول النائب السابق مشعان الجبوري لـ«العربي الجديد» إن «السجون والمعتقلات العراقية، وتحديداً الكاظمية والتاجي والناصرية، تشهد ظلماً كبيراً تنقلها قصص مؤلمة وحزينة للسجناء وذويهم، ولا بدّ من وقفة حقيقية إزاء ما يحدث في السجون من مشكلات وانتهاكات ومنع الزيارات».

> تصطف طوابير من العراقيين منذ ساعات الفجر أمام السجون
>
> تسمح قوانين السجون بأن يُشاهد السجين أهله أو محاميه مرتين شهرياً

ويؤكد أن «بعض السجناء لم يقابلوا أحداً من ذويهم منذ ست وسبع سنوات، علماً أنه تمنع زيارة أولاد لآبائهم السجناء، في حين تتعرض النساء الذين يسمح لهن بالزيارات لإهانات. أيضاً تباع السجائر والمأكولات بأسعار باهظة للسجناء، وتذهب الأموال إلى جيوب الفاسدين». ويتحدث الخبير القانوني حيان الخياط لـ«العربي الجديد» عن أنه «لا يجوز حرمان السجين النزيل والموقوف من الزيارة إلا بموافقة المدير العام للدائرة، ولا يمكن أن يحصل ذلك أكثر من ثلاثة أشهر بأي حال من الأحوال. وتحصل زيارات بعض المحكومين بارتكاب جرائم إرهاب أو أمن الدولة الداخلي أو الخارجي، أو غسل الأموال، بموافقات خاصة».